

التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٦٥ (٢٠٠٧) ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غاية ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الرئيسية المحددة في اتفاق واغادوغو السياسي المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧. ويعرض هذا التقرير آخر التطورات الرئيسية الحاصلة في كوت ديفوار منذ صدور تقرير المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/593).

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ما فتئت الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار تتحسن خلال الفترة قيد الاستعراض، مما يعزى أساسا إلى الجو السياسي المناسب الناجم عن اتفاق واغادوغو. وأظهرت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة استعدادا متزايدا للتعاون سوية، وقدم الطرفان خدمات أمنية لأحداث مهمة في مجال بناء الثقة، من قبيل الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء غيوم سورو إلى المعتقل الرئاسي في غاغنوا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والزيارة التي قام بها الرئيس لوران غباغبو إلى الجزء الشمالي من البلد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، فمنذ إنشاء الخط الأخضر في ١٥ أيلول/سبتمبر، لم يُسجل أي انتهاك لمنطقة الثقة السابقة، ولم تغير قوات الجانبين موقفها. وعليه، يشير تقييم مستوى الخطر الإجمالي لاستئناف أعمال القتال بين قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوات الجديدة إلى تدني منسوب الخطر.

٣ - بيد أن العوامل النظامية لعدم الاستقرار، ولا سيما عدم إحراز تقدم ملحوظ نحو توحيد قوات الدفاع والأمن وحل المليشيات المربطة في الجزء الغربي من البلد، ونزع

سلاحها، ما زالت تمثل تهديداً محتمل أن يحقق بمستقبل عملية السلام. وإضافة إلى ذلك، شهدت أيضاً عدة مناطق في كوت ديفوار تنامي النشاط الإجرامي، الذي يرتبط على وجه الخصوص بانتشار الأسلحة في جميع أنحاء البلاد. وعلاوة على ذلك، فرغم موافقة قيادي القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار على تخفيض عدد نقاط التفتيش بغية تيسير حركة الأشخاص والسلع، ما زالت التقارير تفيد بوقوع حوادث الابتزاز والحرمان من حرية التنقل بشكل متكرر على يد عناصر تلك القوات المسلحة.

٤ - وفي الجزء الغربي من البلد، الذي يظل أشد المناطق تقلباً، تحسنت الحالة الأمنية إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بفضل مواصلة وحدات الشرطة الإيفوارية المختلطة صون القانون والنظام، بدعم من أفراد شرطة الأمم المتحدة، ولا سيما في منطقة الثقة السابقة. غير أن القيود اللوجستية والمالية ظلت تعوق عمليات وحدات الشرطة المختلطة. وأقدمت الوحدة المختلطة التي جرى نشرها في بانغولو على قطع محور بانغولو - ديكووي في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، احتجاجاً على تردّي شروط الخدمة. وظل الحادث معزولاً، وسرعان ما قام مركز القيادة المتكاملة بتسويته.

٥ - ومع تعثر عمليتي نزع سلاح الميليشيات وحلها، طالبت جماعات الميليشيات الساخطة على الوضع بالاستفادة من بدلات مجموعات شبكة الأمان وبدل الطعام بأسلوب ما انفك يزداد عدوانية. ففي بواكي، قام زهاء ١٢٠ فرداً من العناصر الساخطة التابعة للقوات الجديدة، في يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر، باختطاف مركبات خاصة وشن هجمات على عدة مخازن في المدينة، احتجاجاً على عدم دفع بدلاتهم. بيد أن قيادة القوات الجديدة سرعان ما عملت على تسوية الحادث.

٦ - وواصلت قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تسيير الدوريات في جميع أنحاء البلد بغرض رصد الحالة الأمنية، وعلى طول الحدود مع غينيا وليبيريا بغية منع حركة السلاح أو الجماعات المسلحة عبر الحدود. كما قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بدوريات متزامنة، وعقدت قوات البعثتين المراقبة على مقربة من بعضها بعضاً اجتماعات منتظمة على جانبي الحدود للتنسيق وتبادل المعلومات.

٧ - واستجابة لطلب قدمه الرئيس غباغبو بأن تقوم الأمم المتحدة بتسيير إجراء تحقيق دولي مستقل في حادث الهجوم الذي تعرضت له الطائرة التي كان على متنها رئيس الوزراء سورو، في ٢٩ حزيران/يونيه، أوفدتُ بعثة استطلاعية إلى كوت ديفوار في الفترة من ١ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر بغرض وضع خيارات مدروسة بعناية وواقعية. وأوضحت البعثة للسلطات الإيفوارية أن إنشاء لجنة تحقيق دولية ذات طابع قضائي سيتطلب تفويضاً من

مجلس الأمن، وقامت باستكشاف عدة خيارات يمكن النظر في اعتمادها لتلبية طلب الرئيس. وقد بعثت برسالتين منفصلتين إلى الرئيس غباغبو ومجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الحساس.

ثالثا - التطورات السياسية

٨ - ظل المناخ السياسي في كوت ديفوار إيجابيا في مجمله خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ واصلت جميع الأطراف الإيفوارية دعمها لتنفيذ اتفاق واغادوغو وسعيها لإيجاد نُهج توافقية للتصدي للتحديات الناشئة. وفي هذا السياق، قام الرئيس غباغبو بزيارة إلى شمال البلد استغرقت ثلاثة أيام، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، شملت مدينة فيركيسيدوغو، مسقط رأس رئيس الوزراء. ووفدت جموع غفيرة إلى الاجتماعات العامة لتستمع إلى رسالة الرئيس وهو يعلن بأن الحرب قد وضعت أوزارها وأن البلد بات ينعم بالوحدة من جديد. وفي خطوة تحمل أيضا دلالات رمزية على الجهود المبذولة في سبيل تحقيق المصالحة، قام رئيس الوزراء، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بزيارة لمدينة غاغنوا، مسقط رأس الرئيس. وساهمت هذه الخطوات في تحسين المناخ السياسي في كوت ديفوار، ولا سيما بعد فترة عدم الثقة التي سادت في أعقاب الهجوم الذي شن في ٢٩ حزيران/يونيه على الطائرة التي كان على متنها رئيس الوزراء.

٩ - وبفضل الشراكة بين الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو وتصميمهما على المضي قدما بتنفيذ اتفاق واغادوغو، تمكّن الطرفان الموقعان من التغلب على التحديات الجديدة، من قبيل اختيار المشغل التقني لعملية تحديد هوية السكان الإيفواريين وطريقة تنفيذها. وشكّلت هاتان المسألتان جوهر الجولة الجديدة من المحادثات التي دارت بين وفد الرئاسة ووفد القوات الجديدة، والتي كان الميسر بليز كمباوري، رئيس بوركينافاسو، قد دعا إلى عقدها في واغادوغو في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لكفالة التوصل إلى اتفاق بشأن مواعيد جديدة لتنفيذ اتفاق واغادوغو. ووصلت الأفرقة المتفاوضة إلى طريق مسدود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مما استدعى التدخل المباشر للرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو. وتوصل الزعيمان إلى حل توافقي، ثم وقعا اتفاقيتي تكميليين لاتفاق واغادوغو في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. الأول - وهو الاتفاق التكميلي الثاني - عيّن المشغل التقني المعني بتحديد هوية السكان. والثاني - وهو الاتفاق التكميلي الثالث - حدد المواعيد الجديدة لتنفيذ اتفاق واغادوغو (وكان الاتفاق التكميلي الأول الذي عيّن غيوم سورو رئيسا للوزراء قد وُقّع في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧).

١٠ - وواصل رئيس الوزراء مشاوراته مع ممثلي أحزاب المعارضة بشأن المضي قدما بعملية السلام، وطمأنهم على التزام الحكومة بتنفيذ اتفاق واغادوغو تنفيذا كاملا، بما في ذلك تنظيم انتخابات ذات مصداقية. وعكف أيضا على توسيع نطاق المشاركة السياسية بالتماس آراء المنظمات النسائية والشبابية المنتسبة إلى موقعي اتفاق لينا - ماركوسي بشأن أفضل السبل للمضي قدما بعملية السلام.

١١ - واستمرت علاقات البلد مع الشركاء الدوليين في التحسن، إذ تعاقب على زيارته نائب وزيرة خارجية الولايات المتحدة، جون نيغروبونتي، ومفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية والمعونة الإنسانية، لوي ميشال، ونائب وزير خارجية بلجيكا، بيير شوفالييه، ووزير الدفاع في فرنسا، إيرفي موران. ودارت أيضا مناقشات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق واغادوغو خلال الاجتماع الذي انعقد بين الرؤساء غباغبو وكمباوري وساركوزي، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا، في لشبونة. وعلاوة على ذلك، وقّع الرئيس غباغبو، في بادرة حسن جوار تتماشى مع الأنظمة القائمة، مرسوما يقضي بإلغاء إلزام مواطني البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القاطنين في كوت ديفوار بحمل تصريح الإقامة.

١٢ - وعقد ممثلي الخاص الجديد لكوت ديفوار، تشوي يونغ - جين، عقب وصوله إلى أبيدجان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعا مع جميع الزعماء السياسيين الإيفواريين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين. وشدد المحاورون كافة على أهمية الدور المنوط به في التصديق على جميع مراحل العملية الانتخابية. وسافر السيد تشوي أيضا إلى بوركينا فاسو وغانا بغرض إجراء مشاورات مع ميسر عملية السلام، ومع رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس كوفور، الذي ناقش معه مسألة الدعم الذي يتعين أن يقدمه المجتمع الدولي لإبقاء اتفاق واغادوغو على مساره، وكفالة الطابع الشمولي لعملية السلام.

رابعاً - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو

١٣ - ذكرت في تقرير السابقي أن تنفيذ اتفاق واغادوغو الذي بدأ بداية مشجعة أصبح يواجه تأخيرات كبيرة. بيد أن توقيع الاتفاقيين التكميليين المشار إليهما في الفقرة ٩ أعلاه أعطى زخما جديدا لعملية السلام.

١٤ - ويؤيد الاتفاق التكميلي الثاني قرار لجنة التقييم والرصد المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر الذي ينص على أن تضطلع الشركة الفرنسية "للتطبيقات العامة للكهرباء والميكانيكا (SAGEM)" بدور المشغل التقني لعملية تحديد الهوية، وهو اقتراح رحب به كل من الرئيس السابق بيدييه ورئيس الوزراء السابق أوتارا. وحدد الاتفاق التكميلي الثالث

مواعيد زمنية جديدة من أجل استكمال المهام المتبقية في إطار اتفاق واغادوغو، على النحو التالي: اعتماد هيكل للقوات المسلحة الوطنية الجديدة بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر؛ وبدء عمليات نزع أسلحة الميليشيات وحلها وتجميع المقاتلين السابقين وتخزين أسلحتهم تحت إشراف القوات المحايدة والتوظيف للخدمة المدنية الوطنية بدءاً من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر؛ واستكمال إعادة نشر الدوائر الضريبية والجمركية في كافة أنحاء البلد بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر؛ وعقد انتخابات رئاسية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨. واتفقت الأطراف على ترك اتخاذ القرار بشأن الحصص والرتب العسكرية لعناصر القوات الجديدة التي يتعين إدماجها في الجيش الوطني الموحد لتحكيم الميسر.

١٥ - ونص الاتفاق التكميلي الثالث أيضاً على دفع بدلات شهرية إلى أفراد القوات المسلحة للقوات الجديدة وعلى دفع المرتبات المستحقة بأثر رجعي للأفراد السابقين في قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار الذين انضموا إلى القوات الجديدة إلى حين إعادة إدماجهم في القوات المسلحة الوطنية الجديدة أو في المجتمع المدني. علاوة على ذلك، كان من المتوقع أن تنفذ الأطراف الموقعة اتفاقها السابق رسمياً بعقد اجتماعات أسبوعية مع الممثل الخاص للميسر، السيد بوربما باديني.

ألف - إنشاء مركز القيادة المتكاملة

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، انتقل مركز القيادة المتكاملة، المسؤول عن تنفيذ الجوانب العسكرية والأمنية الحاسمة لاتفاق واغادوغو، إلى مقره الدائم في ياموسكرو. ويتألف مركز القيادة المتكاملة من سبع خلايا مختلطة وأربع فصائل دعم يضم ملاكها الوظيفي حالياً ١٢٠ موظفاً حكومياً و ٥١ من الأفراد العسكريين التابعين للقوات الجديدة. وقد تحسن أداء مركز القيادة لأسباب تعود جزئياً إلى الدعم اللوجستي والتقني الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ومع ذلك ظل مركز القيادة يواجه صعوبات في تنفيذ ولايته بسبب القيود المالية وقدراته المحدودة في مجالي التخطيط والتنفيذ. كما شكل النقص في وسائل الاتصال والنقل الملائمة تحديات خطيرة. علاوة على ذلك، لم تُصرف أي مرتبات لعناصر القوات الجديدة التي تم نشرها في مركز القيادة المتكاملة، وذلك بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أعداد عناصر القوات الجديدة التي يتعين إدماجها في الجيش الوطني.

باء - نشر الوحدات المختلطة ورفع تدابير الخط الأخضر تدريجياً

١٧ - على الرغم من قيام مركز القيادة المتكاملة بنشر ست وحدات شرطة مختلطة في منطقة الثقة السابقة، ظل تكوين الوحدات في فامينكرو وكوكينغي في المنطقة الشرقية غير

مكتمل بسبب غياب عناصر القوات الجديدة. ولغاية تاريخه، تضم الوحدات المختلطة ٦٠ من عناصر قوات الدفاع والأمن و ٤٠ من عناصر القوات الجديدة، وذلك من أصل المجموع المتوخى وهو ١٢٠ فرداً. ولم يتم نشر أي من المساعدين الطبيين الإيفواريين الستة الذين كان من المقرر إدماجهم ضمن الوحدات المختلطة. ونُشرت ثلاث وحدات عسكرية مختلطة بصورة جزئية من أجل دعم وحدات الشرطة، وهي تضم ما مجموعه ١٠٠ جندي، منهم ٧٠ من القوات الجديدة، من أصل القوام المقرر البالغ ٢٢٢ فرداً. لكن لم تُصرف بدلات منتظمة لعناصر الحكومة ولا لعناصر القوات الجديدة التي قام مركز القيادة المتكاملة بنشرها. وساهم التأخر في دفع البدلات والمرتبات في قيام مظاهرات نظمها الوحدة المختلطة في بانغولو في تشرين الثاني/نوفمبر وأعمال ابتزاز متقطعة استهدفت السكان المدنيين. إضافة إلى ذلك، تفتقر كل من الأفواج المختلطة ووحدات الدعم العسكرية إلى القدرات الكافية في مجالات الاتصال واللوجستيات والنقل.

١٨ - وأشارت في تقريرها السابق إلى أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد قامت بتفكيك نقاط التفتيش التابعة لها وأنشأت ١٧ مركز مراقبة على طول الخط الأخضر، اعتباراً من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ووفقاً لاتفاق واغادوغو، الذي يتعين على البعثة بموجبه تخفيض عدد مراكز المراقبة إلى النصف كل شهرين، قررت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إزالة ثمانية مراكز للمراقبة في الفترة ما بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وستتم إزالة مراكز المراقبة التسعة المتبقية تدريجياً على أساس مزيد من تقييمات المخاطر والمشاورات مع مركز القيادة المتكاملة، ورهنا بالتقدم العام المحرز في تنفيذ اتفاق واغادوغو.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٩ - قبيل توقيع الاتفاق التكميلي الثالث، تواصل التأخر في بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأسباب تعود على ما يبدو إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن رتب عناصر القوات الجديدة التي كان من المتوقع أن تنضم إلى الجيش الجديد. كما ظل التنسيق فيما بين مختلف الشركاء متعثراً لأسباب تعود جزئياً إلى صعوبات في تحديد المسؤوليات القيادية عن العملية فيما بين مركز القيادة المتكاملة - المسؤول بموجب اتفاق واغادوغو عن نزع السلاح والتسريح، والبرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي الذي يتولى عملية إعادة الإدماج، ومكتب رئيس الوزراء ورئيسي هيئة أركان القوتين، المسؤول عن مراقبة عملية اتخاذ القرار. وفي هذا السياق، لم يُحرز تقدم يُذكر من أجل تكييف المفهوم القائم لعمليات برنامج نزع السلاح مع السياق الجديد الذي أوجده اتفاق واغادوغو،

ولا سيما فيما يتعلق بإعادة هيكلة القوات المسلحة على نطاق أوسع. كذلك لم يُحرز تقدم بشأن المسائل التنفيذية الرئيسية من قبيل الصلات بين إعادة إدماج المقاتلين السابقين والخدمة المدنية أو وضع قوائم بالمقاتلين الذين يتعين نزع أسلحتهم. ونظرا للتأخيرات الحاصلة في إطلاق برنامج نزع السلاح، وانعدام الوضوح فيما يتعلق بسبل المضي قدما، فقد أرجأ المانحون في معظمهم صرف دعمهم المالي لبرنامج نزع السلاح.

٢٠ - ومن أجل التصدي لهذه الصعوبات، عقدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل بشأن التطوير المؤسسي في مقر مركز القيادة المتكاملة في ياموسوكرو في تشرين الثاني/نوفمبر، قام مركز القيادة على إثرها بصياغة أطر تنفيذية لخلاياه السبعة المتمثلة في نزع السلاح، واللوجستيات، والاتصالات، والموارد البشرية، وإعادة تنظيم الجيش وتوحيده، والعمليات والإجراءات المدنية والعسكرية. كما ساهمت حلقة العمل في تعزيز التنسيق بشكل أفضل بين مركز القيادة المتكاملة والبرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي، وفي تحديد مسؤوليات كل منهما.

٢١ - وفي انتظار إطلاق برنامج الخدمة المدنية الذي أوضحت الحكومة أنه سيُستخدم في إعادة إدماج عدد كبير من المقاتلين السابقين، عقد مكتب رئيس الوزراء حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر من أجل تحديد معايير الأهلية وطرائق تنفيذه. وتم الاتفاق على أن الهدف الرئيسي للبرنامج هو إتاحة الفرص للشباب والمقاتلين السابقين وعناصر المليشيا للاندماج من جديد في المجتمع عن طريق الأنشطة التطوعية والتوعية المدنية والتدريب العسكري والمهني. لكن حلقة العمل لم تسلط الضوء على مسؤوليات الرقابة والآثار المترتبة في الميزانية على البرنامج ومصادر تمويله. ومع ذلك، أعلنت الحكومة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر بدء برنامج الخدمة المدنية.

٢٢ - واكتسبت العملية زخما ملحوظا إثر توقيع الاتفاق التكميلي الثالث. وبموجب هذا الاتفاق، تقرر بدء تجميع عناصر القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار وعناصر القوات الجديدة وتخزين أسلحتهم تحت إشراف القوات المحايدة بالتزامن مع حل المليشيات، بحلول ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. كما تقرر بدء التوظيف في الخدمة المدنية الوطنية في موعد لا يتجاوز ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، دعا رئيس الوزراء إلى عقد اجتماع من أجل بدء عملية تنفيذ أحكام الاتفاق ذات الصلة بالأمن، وأصدر بوجه خاص تعليمات لكل من رئيس هيئة أركان قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار، الجنرال مانغو، ورئيس هيئة أركان القوات الجديدة، الجنرال باكاويكو، بوضع الإجراءات اللازمة لتجميع المقاتلين السابقين وتخزين أسلحتهم، وحل المليشيات.

٢٣ - وفي وقت لاحق، اجتمع رئيسا هيئتي الأركان يومي ١٤ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر في مركز القيادة المتكاملة في ياموسوكرو بحضور قائدي القوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية، ومنسق البرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي والممثل الخاص للميسر. ووفقا للاتفاق التكميلي الثالث، الذي عهدت فيه الأطراف الإيفوارية إلى الميسر مهمة تحديد حصص عناصر القوات الجديدة التي يتعين إعادة إدماجها، أعلن الممثل الخاص أن ٥ ٠٠٠ من عناصر القوات الجديدة سيُعاد إدماجها في الجيش الجديد، فيما سينضم ٤ ٠٠٠ عنصر إلى قوات الشرطة والدرك الوطنية، ويلتحق ٢٠ ٠٠٠ عنصر بالخدمة المدنية، ويستفيد ٦ ٠٠٠ عنصر من برامج إعادة الإدماج التي توضع في إطار البرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي. وفي وقت لاحق، أيد رئيسا هيئتي الأركان مقترحا أعده مركز القيادة المتكاملة بشأن تجميع المقاتلين السابقين. وستتولى مركز القيادة المتكاملة قيادة العملية، ولا سيما تسجيل المقاتلين السابقين والأسلحة المسلّمة، وذلك تحت إشراف القوات المحايدة - عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن - التي ستتولى أيضا توفير الأمن للأسلحة والذخائر المسلّمة وتدمير الأسلحة غير الصالحة للاستخدام.

٢٤ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ترأس الرئيس غبابو، ورفقته رئيس الوزراء، احتفالا بمناسبة إطلاق عملية التجميع في تيايسو ودجيبونوا، على جانبي منطقة الثقة السابقة. وقدم الرئيس ورئيس الوزراء تأكيدات بأن الإجراءات اللازمة ستُتخذ بما يكفل إدماج جميع المقاتلين في الجيش الموحد أو إلحاقهم بالخدمة المدنية أو إشراكهم في برامج إعادة الإدماج. وتُوج الاحتفال بتوجّه ثلاثة من فصائل القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار وفصيلتين من القوات الجديدة إلى موقع تجميعها في ياموسوكرو، وتحرك ست فصائل تابعة للقوات الجديدة نحو موقع تجميعها في بواكي.

٢٥ - وسعيا لبدء العملية في أقرب وقت ممكن، أُجري استعراض فوري للمواقع اللازمة لأغراض التجميع. واستكملت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بناء ثلاثة مواقع للتجميع في كاني وفيركيسيدوغو وأودييني في الشمال، فيما يتواصل بناء موقع رابع في وانغولودوغو. وفي هذه الأثناء، طُلب إلى البرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي التحضير لاستيعاب عناصر القوات الجديدة في برامج إعادة الإدماج بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، لكنه يفتقر إلى القدرات المالية اللازمة لذلك، ولا سيما في ضوء وقف التمويل المقدم من المانحين الرئيسيين الذين يساورهم القلق بشأن الشفافية والمساءلة.

دال - نزع سلاح الميليشيات وحلّها

٢٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تأخرت عملية نزع سلاح الميليشيات وحلّها بسبب عدم وجود اتفاق بشأن ترتيبات إعادة الإدماج. واستمر قادة الميليشيات والحكام العسكريون من غرب البلد في المطالبة بدفع بدلات مجموعات شبكة الأمان لأفراد الميليشيات البالغ عددهم ١٠١٩ الذين لم تتزع أسلحتهم بعد مع رفض نسبة الأسلحة إلى المقاتلين التي اقترحتها القوات المحايدة والمؤسسة الوطنية المسؤولة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٧ - ونصت الجداول الزمنية المنقحة المحددة في الاتفاق التكميلي الثالث على بدء حل الميليشيات بحلول ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وخلال اجتماع رئيسي أركان قوات الدفاع والأمن والقوات الجديدة، المعقود في ١٧ كانون الأول/ديسمبر (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه)، تم الاتفاق على وقف دفع بدلات شبكة الأمان. ومن المتوقع من جماعات الميليشيات أن تتجمع من جديد في مواقع جددتها عملية الأمم المتحدة. وهكذا سيتم نزع سلاحها في وقت لاحق وتُحل وتوفر لأفرادها فرص لإعادة الاندماج من خلال الخدمة المدنية وبرامج يضعها البرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي. وسيعطى من لن يستطيعوا الاستفادة فوراً من هذه الفرص بدلاً مقطوعاً للعودة إلى مجتمعاتهم المحلية، في انتظار إدماجهم في برامج إعادة الإدماج. ووافق رئيسا الأركان أيضاً على تقديم اقتراح تحديد موعد نهائي لتتقدم جماعات الميليشيات طوعاً إلى مواقع نزع السلاح، وإلا سيتم بعد ذلك النظر في استخدام القوة.

هاء - توحيد قوات الدفاع والأمن

٢٨ - وعملاً بأحكام الاتفاق التكميلي الثالث، كان يتعين على الحكومة الإيفوارية أن تعتمد بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الإطار العام المتعلق بتنظيم وتشكيل وعمل قوات كوت ديفوار المسلحة المعاد توحيدها. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء أن فريقاً عاملاً سينشأ لاقتراح تدابير لإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن الجديدة وإعادة تنظيمها. ولم يتحقق تقدم يذكر في هذا الصدد لغاية ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، في انتظار حل مسألة رتب وعدد أفراد القوات الجديدة الذين ينبغي إدماجهم في القوات المسلحة الموحدة، وهي مهمة عُهد بها إلى الميسر. غير أن قيام الميسر بتحديد عدد عناصر القوات الجديدة التي ينبغي إدماجها في الجيش، أو في الشرطة والدرك الوطنيين، أو الخدمة

المدينة أو غيرها من برامج إعادة الإدماج، التي أعلن عنها ممثلها الخاص في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، يشكل تطورا جديرا بالترحيب في هذا الصدد.

واو - إعادة بسط إدارة الدولة

٢٩ - تحقق بعض التطور خلال الفترة قيد الاستعراض فيما يتعلق بإعادة بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد. وتم نشر كل حكام المناطق والمقاطعات البالغ عددهم ٢٢ والأمناء العامين للمقاطعات البالغ عددهم ٢٧ ونواب حكام المقاطعات البالغ عددهم ١٠٧ كل إلى منطقة مسؤوليته في الشمال والوسط والجنوب. وأعلنت اللجنة الوطنية لإعادة نشر الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر أن تنصيب الحكام والأمناء العامين للمقاطعات ونواب حكام المقاطعات في فيركيسيدوغو أذن بإكمال إعادة نشر مديري الدولة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة. غير أنه خلال الفترة نفسها، لم يتحقق أي تقدم في إعادة نشر السلطة القضائية في شمال البلد. وعلاوة على ذلك، لم يتم نشر أفراد إنفاذ القانون والسجون اللازمين لدعم السلطة القضائية. وإجمالا، عاد حوالي ١٥ ٠٠٠ موظف مدني إلى وظائفهم في الشمال والغرب حتى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حسب اللجنة الوطنية لإعادة نشر الإدارة، من بين ٤٣٧ ٢٤ موظفا مدنيا نزحوا خلال الأزمة. غير أن نواحي القصور في الميزنة واللوجستيات بقيت تعرقل العمل الفعال للإدارة المعاد نشرها حديثا، وترى اللجنة الوطنية أنه ستكون هناك حاجة إلى ١٠ ملايين دولار إضافية لتقديم الحوافز إلى الموظفين المدنيين الذين ما زالوا مشردين.

٣٠ - وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، لاحظت اللجنة الوطنية أن استكمال إعادة نشر الإدارتين الضريبية والجمركية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، كما دعا إلى ذلك الاتفاق التكميلي الثالث يشكل تحديا كبيرا، خاصة نظرا للعوائق التي واجهها المديرون الذين أُعيد نشرهم بالفعل. والجدير بالذكر أيضا أن قادة القوات الجديدة أعربوا عن رغبتهم في نقل سلطاتهم الإدارية والمالية إلى المديرين الذين أُعيد نشرهم في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، طالما بقيت هياكلهم القيادية دون تغيير، ورغم ذلك فإن وجود هياكل سلطة موازية قد يتسبب في توترات لا لزوم لها.

٣١ - ومنذ بداية السنة الدراسية في أيلول/سبتمبر والأساتذة في عدة أجزاء من البلد ما زالوا في إضراب للمطالبة بتحسين ظروف الخدمة. وأدى هذا العمل إلى مظاهرات طلابية واسعة ومتكررة احتجاجا على استمرار غياب الأساتذة عن المدارس. وقد تتحسن الحالة نتيجة إعادة فتح خدمات مالية مؤخرا في الشمال، في تشرين الثاني/نوفمبر، خاصة في بواكي

وكوروغو، مما سييسر دفع المرتبات والمعاشات التقاعدية إلى الموظفين المدنيين الحاليين والمتقاعدين في ذلك الجزء من البلد.

زاي - تحديد هوية السكان وإجراء الانتخابات

٣٢ - من المقرر أن تقوم المحاكم المتنقلة البالغ عددها الإجمالي ١١١ محكمة بعملية تحديد هوية السكان الإيفواريين، التي بدأت في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وإجمالاً، تم نشر ٥٥ فريقاً تقنياً حتى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وكان ٣٣ منها فقط جاهزاً للعمل. وحتى ذلك التاريخ أيضاً، منحت المحاكم المتنقلة ما مجموعه ٩٣.٠٢٧ نسخة مطابقة من شهادات الميلاد على الصعيد الوطني. وفيما عدا الاستثناء الملحوظ المتمثل في حدث وقع في بواكي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، حيث تعرض قضاة يعملون في أفرقة المحاكم المتنقلة لهجوم من عناصر تابعة للقوات الجديدة كانوا يحتجون على عدم دفع بدلاتهم، فإن عملية المحاكم المتنقلة أحرزت تقدماً لم تعترضه أية أحداث أمنية كبرى.

٣٣ - غير أن التغطية الجغرافية للأفرقة المتنقلة انحصرت في ٤٧ من كوميونات كوت ديفوار البالغ عددها ٧٢٧. وعلاوة على ذلك، كانت المشاركة منخفضة نسبياً في الأسابيع الأولى من العملية، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم قيام الحكومة الإيفوارية بتوعية السكان. وأعربت الأحزاب السياسية عن قلقها في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصعوبات اللوجستية وغيرها من الصعوبات في بعض أنحاء البلد أعاقَت دفع البدلات في الوقت المناسب إلى الأفرقة التقنية وأفراد الأمن الذين نشرهم مركز القيادة المتكامل، مما أسهم في التعليق المؤقت لبعض عمليات المحاكم المتنقلة.

٣٤ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شرح رئيس الوزراء سبب التأخيرات في توسيع عدد المحاكم المتنقلة في جميع أنحاء البلد وعزا ذلك إلى انعدام الموارد المالية. وأشار إلى أن الحكومة تواجه عجزاً يساوي ٨ ملايين دولار لتمويل عملية تحديد الهوية. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حررت الحكومة مليوني دولار لدعم نشر أفرقة إضافية لتسيير عمل المحاكم المتنقلة، مما سمح بزيادة عدد المحاكم المتنقلة المنشورة في جميع أنحاء البلد بثمانية فقط.

٣٥ - ونص الاتفاق التكميلي الثالث أيضاً على بدء إعادة إنشاء السجلات المدنية التي فُقدت أو دُمّرت خلال الصراع بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. واقترح وزير العدل طريقة عمل، وطبقاً للاتفاق الذي توصل إليه الطرفان الموقعان على الاتفاق التكميلي الثالث، من المقرر حالياً أن تتم عملية إعادة إنشاء السجلات المدنية بشكل متزامن مع عمليات المحاكم المتنقلة وتحديد هوية السكان الإيفواريين. وأيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبناء على طلب رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، أرسلت الجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا بعثة استطلاعية إلى كوت ديفوار، في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، لتحديد السبل التي يمكن بها للهيئة الإقليمية أن تدعم الحكومة الإيفوارية في التحضير للانتخابات.

حاء - تسجيل الناخبين

٣٦ - إن تعيين الشركة الفرنسية (ساجيم SAGEM) مشغلا تقنيا لعملية تحديد الهوية حسبما جاء في الاتفاق التكميلي الثاني من شأنه أن يمكن الحكومة من إنجاز العملية بسرعة، حال التوصل إلى صيغة نهائية لطريقة عمل توافقية من أجل تحديد الهوية ووضع قوائم الناخبين. وسيعمل المشغل التقني بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للإحصاءات وسيساعد اللجنة الانتخابية المستقلة خلال عملية تسجيل الناخبين المتوقع إجراؤها في ١١ ٠٠٠ مركز تسجيل في جميع أنحاء البلد. وستطلب إطلاق العملية استكمال المهام الرئيسية المتبقية، بما فيها تحديد إجراءات التسجيل وإنشاء هياكل للجان الانتخابية على صعيد المقاطعات، والمقاطعات الفرعية وعلى مستوى الكوميونات، بعد أن تعين الأحزاب السياسية ممثليها.

٣٧ - وفي غضون ذلك، ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، أنشأت العملية خلية صغيرة لدعم التصديق لمساعدة ممثلي الخاص في أداء ولاية التصديق التي أنيطت به. وعلاوة على ذلك، تقوم خلية دعم التصديق حاليا بوضع معايير ونقاط مرجعية لإجراء عملية التصديق التي سيتم الاتفاق عليها مع الميسر، بالتشاور مع شركاء آخرين.

طاء - الدعم المالي المقدم لتنفيذ اتفاق واغادوغو

٣٨ - تجدر الإشارة إلى أنه في حزيران/يونيه، أعلن الشركاء الدوليون لكوت ديفوار عن تقديم تبرعات تبلغ حوالي ٣٨٨ مليون دولار دعما لاتفاق واغادوغو والإنعاش بعد انتهاء الصراع، من بينها ٢٨ مليون دولار جرى قيدها بالفعل في الصندوق المشترك للتبرعات الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر كآلية من آليات الدفع لبرنامج الإنعاش الذي وضعته الحكومة. وأعلنت الحكومة الإيفوارية والجهات المانحة أيضا عن تبرعات تبلغ حوالي ١٨٦ مليون دولار لتمويل عمليتي تحديد الهوية والانتخابات اللتين تواجهان رغم ذلك أوجه نقص كبيرة يمكن أن تقوض قدرة الشعب الإيفواري على تنظيم انتخابات ذات مصداقية. وبالنظر إلى الزخم المتجدد في الآونة الأخيرة في عملية السلام، من الضروري القيام على وجه الاستعجال بدفع أموال إضافية، ولا سيما لإنجاز المهام الرئيسية المتعلقة بتزع السلاح وتحديد الهوية.

خامسا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ألف - العنصر العسكري

٣٩ - بلغ القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لغاية ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ٨٠٣٣ فردا، منهم ٧٧٤٧ جنديا و ١٩٥ مراقبا عسكريا و ٩١ ضابط أركان، مقابل قوام مأذون به يبلغ إجماليه ١١٥ ٨ فردا. ومن بين كتائب البعثة الإحدى عشرة، نُشرت خمس كتائب في الجزء الغربي من البلد، وأربع كتائب في الشرق وكتيبتان في أبيدجان. وتوفر وحدة للطيران وثلاث سرايا للهندسة وسرية للنقل وسرية قوات خاصة واحدة قوة تمكينية واحتياطيا تشغيليا للقوة. وتوفر مجموعة الأمن الفرعية التي تتألف من ٢٧٩ فردا حماية عن قرب لأعضاء الحكومة وغيرهم من كبار الشخصيات.

٤٠ - وتجري حاليا إعادة نشر القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من منطقة الثقة السابقة، وفقا للقرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧) وأحكام اتفاق واغادوغو ذات الصلة بالموضوع. وبناء على تقييم التهديدات الذي أجرته العملية، ستنشر القوة على صعيد البلد من أجل تحسين الدعم المقدم لمركز القيادة المتكاملة في توفير الأمن لعمليات إعادة بسط إدارة الدولة وتهديد هوية السكان ونزع سلاح الميليشيات وحلها، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم والتحضير للانتخابات. وبهدف زيادة قدرة القوات على التحرك، ستخفض العملية عدد معسكراتها من ٤٤ معسكرا إلى ٢٤ معسكرا. وقد جرى بالفعل تفكيك ستة معسكرات، ويُتوقع إخلاء ١٨ معسكرا آخر في أوائل عام ٢٠٠٨، بينما ستقام أربعة معسكرات جديدة في ديفو وإيسيا في الغرب، وداباكالا في الشمال وأدزوبي، قرب أبيدجان، في الجنوب.

٤١ - ورغم خفض قوة ليكورن لعدد قواتها في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٧، ما زالت هذه القوة تحتفظ بقدرتها الكاملة على التدخل السريع لدعم العملية وفقا للبروتوكول الموقع بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقادة قوة ليكورن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وخلال زيارة وزير الدفاع الفرنسي، السيد إيرفي موران، لكوت ديفوار يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أكد من جديد التزام فرنسا بإبقاء قواتها في البلد تنفيذا للولاية التي عهد بها إليها مجلس الأمن.

باء - عنصر الشرطة

٤٢ - لغاية ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، كان قد نشر ١٢٧ ١ من أفراد الشرطة - ٤٥٠ من ضباط الشرطة و ٧٥٠ فردا في وحدات الشرطة المشكلة - من أصل القوام الكامل

المأذون به البالغ ٢٠٠ ١ فرد، في ٢٦ موقعا في جميع أرجاء البلد. ونُشرت وحدات الشرطة المشكلة الست في أبيدجان (اثنتان) وياموسكرو وبواكي وغينغو ودالوا. وأعدت العملية النظر في الخطط الأولية لنقل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة من أبيدجان إلى بونديالي، في الجزء الشمالي من البلد، كجزء من عملية إعادة نشرها، ولكن تخلت عنها، حيث سيوفر الأفراد العسكريون الأمن لمخفر جديد للشرطة في تلك المدينة.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل عنصر الشرطة التابع للعملية تقديم المشورة والتدريب للشرطة والدرك الوطنيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وواصل أفراد شرطة الأمم المتحدة أيضا تقديم الدعم والإرشاد والتدريب إلى ٦٠٠ فرد من مساعدي الشرطة الذين دربتهم العملية ونُشروا في ٥٤ مخفرا للشرطة في الجزء الشمالي من البلد، وبالتالي أسهموا في الحد من انعدام الأمن هناك. وبالإضافة إلى ذلك، واصل أفراد شرطة الأمم المتحدة تسيير دوريات مختلطة أسهمت في إعادة بناء الثقة بين مؤسسات الحفاظ على الأمن والنظام والسكان الإيفواريين، وتقديم الدعم لوحدة الشرطة المختلطة الست المنتشرة على طول الخط الأخضر في القيام بأنشطتها اليومية. وقدم أفراد الشرطة التابعون للعملية أيضا مساعدة إلى السلطات الوطنية دعما لإعادة بسط إدارة الدولة في الجزء الشمالي من كوت ديفوار، وعودة المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية وإجراء عمليات للمحاكم المتنقلة من أجل تحديد هوية السكان الإيفواريين.

٤٤ - وفي ضوء الاتفاق التكميلي الثالث لاتفاق واغادوغو، يعتزم عنصر الشرطة التابع للعملية مساعدة مركز القيادة المتكاملة في إجراء تقييم لاحتياجات الشرطة والدرك الإيفواريين في إطار الإصلاح المتوخى لقطاع الأمن الإيفواري.

سادسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

ألف - حالة حقوق الإنسان

٤٥ - رغم عدم ملاحظة أي تدهور في حالة حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت البعثة تتلقى تقارير منتظمة عن الاعتداءات التي ترتكبها ضد المدنيين قوات الدفاع والأمن وعناصر القوات الجديدة، بما في ذلك التخويف والاعتقال والحجز على نحو تعسفي، وابتزاز المال بالتهديد والعنف في نقاط التفتيش. وعلاوة على ذلك، أدى تصاعد الإجرام في المناطق الحضرية وعلى طول الطرق الرئيسية إلى تقويض حق المدنيين في التمتع بالأمن والتنقل بحرية.

٤٦ - وواصلت العملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، بما في ذلك الاشتباكات العنيفة بين الطوائف العرقية في الغرب، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة التي تقوم بها وحدات الشرطة والدرك في الجنوب، وما ترتبه عناصر القوات الجديدة والصيادون التقليديون من جماعة "دوزو" في الشمال من أعمال سوء معاملة وتعذيب. وساهمت التوترات الطائفية في مناطق بواكي وبافينغ وسان - بيدرو، وفي غرب البلد، في عمليات القتل المحددة الهدف وتخريب الممتلكات، وسرقة الماشية. وفي الجزء الغربي من البلد، تعرض التلاحم الاجتماعي للتهديد بفعل التوترات المتكررة بين المشردين داخليا العائدين ومجتمعات العودة، حيث واجه العائدون إساءة الفهم والاستبعاد والحرمان من الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد. ولمنع تصاعد أعمال القتال وتشجيع تسوية الصراعات بالوسائل السلمية، قامت العملية، بالتعاون مع فريق رصد الحماية الذي أنشأه مجتمع المساعدة الإنسانية، بتدخلات في مجال الدعوة على المستوى الشعبي في كواهان - هولي ودويكوي وديابو ومنطقة مويان كافالي.

٤٧ - وعززت العملية أيضا حقوق الإنسان من خلال التدريب وجلسات العمل مع السلطات التقليدية والأمنية، وكذلك مع أعضاء المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان. ولغاية تاريخه، أنشئ أكثر من ٥٣ ناديا لحقوق الإنسان في المدارس في جميع أرجاء البلد. وإنشاء نوادي حقوق الإنسان مبادرة اتخذت بالشراكة مع وزارة العدل وحقوق الإنسان وبدعم من المنظمات غير الحكومية الوطنية لحقوق الإنسان.

باء - حماية الطفل

٤٨ - واصلت العملية الدعوة في مجال مراعاة حقوق الطفل في تنفيذ اتفاق واغادوغو. فتفشي العنف الجنسي ضد الأطفال، ولا سيما الفتيات، يُعدّ من الشواغل الهامة. وفي هذا الصدد، تعمل منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشكل وثيق مع الحكومة على إعداد خطة عمل وطنية لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تعمل منظومة الأمم المتحدة أيضا في تعاون وثيق من أجل رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وتوثيقها واتخاذ مبادرات للتوعية على صعيد المجتمعات المحلية في محاولة لمنع هذه الانتهاكات. وفي هذا الصدد، واصلت القوات الجديدة ومجموعات الميليشيات كلتاهما تعاونهما بالكامل مع الجهود التي تبذلها العملية لرصد التزام كل منهما بخطة عملها فيما يتعلق بوقف تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، والتحقق من ذلك. وواصلت العملية جهودها الرامية إلى مساعدة الحكومة على مواءمة القوانين الإفوارية فيما يتعلق بقضاء الأحداث مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل. وفي هذا الصدد،

عقدت العملية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة العدل اجتماع مائدة مستديرة للموظفين القضائيين وممثلي المجتمع المدني أسفر عن صياغة عدة توصيات لتنظر الحكومة فيها.

جيم - النظام القضائي ونظام السجون

٤٩ - تساعد العملية الحكومة في جهودها الرامية إلى ضمان تمويل ثنائي لترميم مرافق تسعة سجون في الجزء الذي تسيطر عليه القوات الجديدة من البلد كانت قد تعرضت لأضرار بالغة أو أُهملت خلال الصراع. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الرئيس غباغبو مرسوما يقضي بزيادة الشروط الدنيا اللازمة لتعيين موظفي السجون، وذلك عقب ستة إضرابات قامت بها نقابتهم منذ عام ٢٠٠٠ للمطالبة بمرتبات وشروط خدمة مساوية لمرتبات وشروط خدمة الشرطة وغيرها من الوكالات. ونظرا للآثار المترتبة على المعايير الجديدة في تعيين وتدريب ما يكفي من موظفي السجون، من الضروري التعجيل بفتح معهد التدريب القضائي الذي أنشئ رسمياً في عام ٢٠٠٥.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت كثافة العودة التلقائية للمشردين داخليا، ولا سيما في غرب البلد وشماله. فقد عاد ٥٠ ٠٠٠ شخص من بين من يشكلون العباء الإنساني البالغ ١٢٠ ٠٠٠ شخص. ووضعت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بالاشتراك مع الوزارات الحكومية المعنية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، استراتيجية مشتركة لتقديم مساعدة تتراوح ما بين المساعدة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للعائدين. وسيُوجه مبلغ إجماليه ٢,٥ مليون دولار خصصه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للأنشطة الإنسانية في كوت ديفوار نحو أنشطة تقديم المساعدة لعملية العودة.

٥١ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قاد منسق الشؤون الإنسانية بعثة إنسانية ثانية تتألف من ممثلين لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة إلى الجزء الغربي من البلد من أجل تقييم ما أُحرز من تقدم في تلبية احتياجات العائدين. واجتمعت البعثة مع السلطات المحلية والتقليدية وأفراد وحدة الشرطة المختلطة للحصول على معلومات مستكملة عن الاحتياجات المتعلقة بتقديم المساعدة للمشردين وتوفير الحماية لهم في منطقتي موايان كافالي ومونتاني اللتين تحظيان بالأولوية. ودرست البعثة

أيضا سبل تطوير أوجه التكامل بين العمل الإنساني وأنشطة الإنعاش والتنمية في مرحلة مبكرة.

ثامنا - الإنعاش الاقتصادي

٥٢ - يُتوقع أن يزيد النمو الاقتصادي في كوت ديفوار من ١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ نظرا للمكاسب المتوقعة تحقيقها من زيادة الإنتاج في قطاعي الكاكاو والنفط. ورغم أن تضخم أسعار الاستهلاك ظل يناهز ٢,٥ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يظل دون ٣ في المائة خلال عام ٢٠٠٩، فإن الزيادات الأخيرة في أسعار الأغذية أسهمت في القلاقل الاجتماعية في أبيدجان. زاد معدل الفقر من حوالي ٣٨ في المائة في بداية الأزمة إلى ما يقدر بحوالي ٤٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٥٣ - وأوفد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعثة تقييم إلى كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل مواصلة دعم الحكومة في تطوير انتعاشها الاقتصادي وبرنامجها الإصلاحي. وظل البنك الدولي، الذي قدم منحة قدرها ١٢٠ مليون دولار من أجل برنامج الإنعاش بعد انتهاء الصراع، يساعد الحكومة في جهودها الرامية إلى تصفية متأخراتها بحلول أوائل عام ٢٠٠٨ لتيسير بدء برنامج كامل للبنك تقدر قيمته بحوالي ١٩٤ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، أجرى صندوق النقد الدولي، الذي سلّم في آب/أغسطس الدفعة الأولى البالغة ٦٠ مليون دولار من المساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع التي يقدمها إلى كوت ديفوار، استعراضا للبرنامج الذي سيتيح تسليم الدفعة الثانية البالغة ٦٠ مليون دولار في أوائل عام ٢٠٠٨، في حالة موافقة مجلس إدارته عليها.

٥٤ - وتواجه الحكومة قيودا مالية شديدة بسبب زيادة مطالب الموظفين المدنيين بدفع متأخرات المرتبات والبدلات، وكذلك بسبب وضع برنامج مكلف للإنعاش بعد انتهاء الصراع. ورغم أن تنفيذ الميزانية ظل يتمشى على العموم مع الغلاف الإجمالي، فإن الأولوية لم تمنح للنفقات الاجتماعية ونفقات إعادة التأهيل، على نحو ما اتفق عليه. وفي نفس الوقت، أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في المجالات الرئيسية للمالية العامة وقطاعات الكاكاو والطاقة والمالية.

تاسعا - رصد وسائط الإعلام وشؤون الإعلام

٥٥ - واصلت العملية بذل جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة إيجابية لوسائط الإعلام ورصد أنشطة وسائط الإعلام المطبوعة ووسائط البث الإذاعي والتلفزيوني. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، مُنحت إذاعة ONUCI FM جائزة التفوق الإذاعي بمناسبة يوم الإذاعات الدولي من أجل الطفل. وعكست وسائط الإعلام الإيفوارية، على العموم، المناخ السياسي الإيجابي، باستثناء الهجمات التي استهدفت الأمم المتحدة عقب اتخاذ القرار ١٧٨٢ (٢٠٠٧) الذي يمدد العمل بنظام الجزاءات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسبب عدد من الأحداث في تهديد بيئة وسائط الإعلام الإيجابية على العموم التي سادت منذ توقيع اتفاق واغادوغو، بما في ذلك ظهور ميل في الآونة الأخيرة إلى تقديم تقارير إخبارية تتسم بعداء متزايد تنم عن كراهية الأجانب، ومحاكمة أربعة صحفيين يعملون لحساب وسائط إعلام معارضة قاموا بنشر مقالات تنتقد الرئاسة. ومما يثير القلق أيضا اضمحلال سلطة الهيئات التنظيمية التي ترصد تغطية وسائط الإعلام لأنشطة الأحزاب السياسية.

عاشرا - نوع الجنس

٥٦ - واصلت وحدة الشؤون الجنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الترويج لعملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة البعثة، وقدمت بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة المساعدة في مجال بناء القدرات إلى المنظمات النسائية الوطنية. وتمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ساعدت العملية وزارة الشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة على إعداد خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار، تركز على ضمان المشاركة السياسية الكاملة للمرأة في عملية السلام. وساعدت البعثة الوزارة أيضا على تنفيذ حملة وطنية للتوعية خلال الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، المهدف منها إنهاء إفلات مرتكبي العنف الجنساني من العقاب.

حادي عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٧ - واصلت العملية تعزيز التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنشطة البعثة. فمذ تقرير الصادر في تشرين الأول/أكتوبر، شارك ٩٢٤ ٢ من أفراد العملية في تدريب للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودُرّب ٢٦٨ من المثقفين الأقران على إجراء أنشطة توعية، كل داخل كتيبتة. وجرى أيضا تقديم خدمات إسداء المشورة والاختبار الطوعية لعدد قدره ٩٨٣ ١ من أفراد البعثة. وفي سياق مشروع أجرته العملية بشكل

مشارك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم توعية ٧ ٧٢١ من أفراد المجتمعات المحيطة بمنشآت العملية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتغيير السلوك.

ثاني عشر - سلوك الموظفين والانضباط

٥٨ - في تقرير سابق، أشرت إلى المزاعم القائلة بقيام الأفراد العسكريين التابعين للعملية المتمركزين في منطقة بواكي بأعمال استغلال وانتهاك جنسيين واسعة النطاق. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل البلد المساهم بقوات والأمم المتحدة إجراء تحقيقات في المزاعم بمساهمة حكومة كوت ديفوار ومساعدتها. وفي الوقت ذاته، أعيد نشر الوحدة المعنية من بواكي إلى دو كويه الواقعة في الجزء الغربي من البلد.

٥٩ - وواصلت العملية السعي إلى تحقيق الامتثال الكامل لسياساتي بعدم التسامح على الإطلاق مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولغاية ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، كان ٦ ١٧٣ فردا تابعين للعملية، منهم ٣ ١٦١ فردا عسكريا و ٢ ٤٦٥ موظفا مدنيا و ٥٤٧ من أفراد الشرطة قد تلقوا تدريبا إلزاميا على منع وقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واتخذت البعثة عددا من التدابير، منها فرض تواجد الأفراد في خارج أوقات العمل الرسمية بالثكنات، وتسيير دوريات متنقلة لرصد أي خروج غير مصرح به من المعسكرات، وتنظيم أنشطة ترفيهية جماعية، استجابة للمزاعم التي وردتها بقيام أفراد عسكريين بأعمال استغلال وانتهاك جنسيين في أبيدجان. بعدها تم تقييم معسكر الوحدة المعنية للتأكد من تنفيذ التدابير فيه. تبين من التقييم الذي أجرته الوحدة المعنية بسلوك الموظفين والانضباط التابعة للبعثة وقائد الشرطة العسكرية للقوات لمعسكرات الوحدات العسكرية الأخرى أنه تم تنفيذ جميع التدابير الموصى بها التي تهدف إلى القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ثالث عشر - الدعم المقدم للبعثة

٦٠ - اتسع نطاق الدعم الإداري المقدم للبعثة بشكل ملحوظ في جميع أنحاء البلد للمساعدة في العملية المتواصلة لنشر موظفين مدنيين إضافيين في المناطق. وكان من بين التحديات الرئيسية توفير البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية للحفاظ على منشآت العملية، لا سيما في ضوء إعادة نشر قوات العملية من منطقة الثقة السابقة والحاجة إلى إخلاء المنشآت الحالية بغرض تيسير مواصلة عملية إعادة بسط إدارة الدولة. وفي سبيل تعزيز التعاون بين البعثات، لاسيما عن طريق التقاسم الكفؤ للموارد اللوجستية والإدارية والموارد من الأفراد، عقدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مؤتمرا إداريا إقليميا في مونروفيا في تشرين الثاني/نوفمبر.

رابع عشر - الآثار المالية

٦١ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤٧/٦١ بء مبلغا قدره، مبلغ ٤٧٠,٨ مليون دولار للإبقاء على العملية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية لما بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فإن تكلفة الإبقاء على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٦٢ - ولغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية ١٦٦,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٧٨٥,٧ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على التوالي.

خامس عشر - ملاحظات

٦٣ - من شأن توقيع الاتفاقين التكميليين لاتفاق واغادوغو في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر أن يشكل زحما جديدا لتنفيذ الاتفاق. ومرة أخرى، أظهرت المشاركة المباشرة للرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو في حل القضايا الرئيسية، التي كانت قد أوقفت عملية السلام، قيمة الشراكة القائمة بينهما، بالإضافة إلى إظهارها لأهمية إتباع نهج يقوم على توافق الآراء وملكية الإيفواريين لعملية السلام.

٦٤ - ولا تزال المواعيد الزمنية الجديدة المحددة في الاتفاقين التكميليين طموحة للغاية، وستتطلب أن يضاعف الأطراف وشركاؤهم الدوليون جهودهم من أجل تنفيذ الترتيبات العملية والموارد المالية، خاصة بالنسبة للعمليات الرئيسية، بما في ذلك تحديد هوية السكان وتسجيل النازحين وعملية نزع السلاح وإعادة توحيد القوات المسلحة وإعادة بسط سلطة الدولة.

٦٥ - وسيكون إجراء انتخابات ذات مصداقية وحررة ونزاهة وتتسم بالشفافية أمرا بالغ الأهمية لعودة السلام الدائم إلى كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، لاحظت مدى تصميم الأطراف الإيفوارية على عقد الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة. وإنني مدرك أيضا للعمليات التقنية الواجب إتمامها قبل إمكانية عقد الانتخابات، كما حددت اللجنة الانتخابية المستقلة،

بالإضافة إلى المهام المنبثقة من اتفاق واغادوغو، والضرورية لتهيئة بيئة سياسية وأمنية مواتية لعقد انتخابات حرة ونزيهة يمكن الركون إليها. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أن الأمم المتحدة لن تنظم الانتخابات بنفسها في كوت ديفوار، كما فعلت في بلدان أخرى، وإنما سيكون دورها دورا داعما. وبالتالي، فإن التقدم يعتمد على إرادة القادة الإيفواريين وتصميمهم. وعليه، فإن قرار عقد انتخابات مبكرة يفرض مسؤولية خاصة على الأطراف الإيفوارية بالوفاء بالمتطلبات التقنية وتهيئة بيئة سياسية وأمنية مواتية لعقد الانتخابات. وعملا بالولاية المنوطة بممثلي الخاص، سيتولى التصديق على جميع مراحل العملية الانتخابية على نحو محايد وبالتشاور مع الأطراف والميسر والشركاء الدوليين المعنيين.

٦٦ - كما أن شمول عملية السلام لجميع الأطراف المعنية هو الآخر عامل حاسم في نجاحها. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أنوه بالجهود التي بذلها الرئيس ورئيس الوزراء في التشاور مع أعضاء المعارضة السياسية بشأن تنفيذ اتفاق واغادوغو، وبنية الميسر أن يعقد اجتماعات المنتدى التشاوري الدائم بشكل أكثر تواترا من أجل تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة الإيفواريين. وسيستلزم إحلال السلام والاستقرار الدائمين في كوت ديفوار أن يكافح جميع الإيفواريين من أجل القضاء على الإفلات من العقاب، لا سيما بالنسبة للجرائم الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، في حين توجد مؤشرات على تحسن أوضاع حقوق الإنسان، فلا يزال يساورني القلق إزاء استمرار حالات الإيذاء والانتهاكات، وأهيب بالأطراف الإيفوارية أن تحمي السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال.

٦٧ - وسييسر النجاح في تنفيذ عملية السلام أيضا استمرار مشاركة الشركاء الدوليين، كالأمم المتحدة التي لا تزال ملتزمة بدعم الأطراف الإيفوارية في تنفيذ اتفاق واغادوغو بالكامل. غير أن توافر التمويل المضمون هو أيضا أمر أساسي لإتمام المهام المتبقية. لذا، فإنني أود الإعراب عن تقديري للمانحين الذين قدموا بالفعل الأموال التي تعهدوا بتقديمها خلال مؤتمر التبرعات المعقود في ١٨ تموز/يوليه. وبالنظر إلى الالتزام الذي أعربت عنه الأطراف الإيفوارية مجددا بالمضي قدما نحو تنفيذ اتفاق واغادوغو، وبالخطوات الملموسة التي اتخذت مؤخرا في هذا الصدد، فإنني أناشد المانحين الآخرين بتقديم الأموال التي تعهدوا بدفعها. ومن المهم أيضا أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بدعم الأطراف الإيفوارية بينما تدخل عملية السلام الإيفوارية مرحلة حاسمة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، أطلع إلى قيام أعضاء الجهاز الاستشاري الدولي المنشأ بموجب القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧) بدور أكثر استباقية في دعم الأطراف الإيفوارية في تنفيذ اتفاق واغادوغو، بما في ذلك عن طريق إسداء المشورة والمساعدة على اجتياز العقبات المحتملة، وذلك بالتشاور مع الميسر، والحفاظ على الزخم الذي تولد عن اتفاق واغادوغو.

٦٨ - وكان من المتعذر تهيئة البيئة السياسية الإيجابية التي تولدت عن اتفاق واغادوغو وعن الاتفاقين التكميليين له دون الالتزام المستمر والجهود المضنية التي بذلها الميسر، الرئيس بليز كومباوري، بتشجيع الحوار البناء والتكيف المتبادل. وأود أن أعرب مجدداً عن تقديري العميق للرئيس كومباوري على الدور الإيجابي الذي يضطلع به في المساعدة على حل الأزمة الإيفوارية، وأكد من جديد التزام الأمم المتحدة المستمر بدعم الجهود التي يبذلها والعمل معه على نحو وثيق من أجل تيسير تنفيذ الأطراف لاتفاق واغادوغو. وفي الوقت نفسه، أدعو الأطراف الإيفوارية إلى مواصلة التعاون بشكل كامل مع الميسر. وأهيب بالأطراف الإيفوارية أيضاً أن تتعاون بشكل كامل مع ممثلي الخاص الجديد لكوت ديفوار، تشوي يونغ جين، خاصة في قيامه بالدور المنوط به في مجال التصديق.

٦٩ - وفي تقرير الصادر في تشرين الأول/أكتوبر، أوصيت بأن يبقى مجلس الأمن على مستويات قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، نظراً لعدم تحقق تقدم يذكر في الوفاء بالمعايير المرجعية الرئيسية المحددة في تقرير المرحلي الثالث عشر المؤرخ ١٤ أيار/مايو (S/2007/275)، ألا وهي إتمام نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، ونزع سلاح الميليشيات وحلها، وإعادة بسط سلطة الدولة في مختلف أنحاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في مجال إعادة بسط إدارة الدولة ونزع سلاح الميليشيات والمقاتلين، (انظر الفرع الرابع أعلاه). وتُعد التطورات التي حدثت مؤخراً في أعقاب التوقيع على الاتفاق التكميلي الثالث تطورات مشجعة قد تؤدي، في الوقت المناسب، إلى الاقتراح بخفض مستويات قوات عملية الأمم المتحدة تدريجياً. لذا، فإنني أوصي بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمدة ١٢ شهراً، حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وأن يتم الإبقاء على القوام الحالي للعملية لحين الوفاء بالمعايير المرجعية المبينة في تقرير الثالث عشر.

٧٠ - وختاماً، أود أن أرحب بممثلي الخاص الجديد لكوت ديفوار، السيد تشوي، الذي وصل إلى أبيدجان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لتولي مسؤوليات منصبه. وأود أيضاً أن أشيد بالأعمال الهامة التي قام بها النائب الرئيسي لممثلي الخاص، السيد أبو موسى، الذي عمل كمسؤول عن عملية الأمم المتحدة لمدة عشرة أشهر لحين وصول السيد تشوي، وجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين بالعملية، على التزامهم المستمر بدعم عملية السلام. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، الدولية والوطنية، على ما قامت به من إسهامات هامة لتحقيق للسلام في كوت ديفوار.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار:

القوام العسكري وقوام الشرطة المدنية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	١٠			١٠		
إثيوبيا	٢			٢		٣
الأرجنتين						٣
الأردن	٧	١٢	١٠٥٠	١٠٦٩	٣٧٥	٩
إكوادور	٢			٢		
أوروغواي	٢			٢		٤
أوغندا	٣	٢		٥		
أيرلندا	١			١		
باراغواي	٢	٢		٤		
باكستان	١٠	١١	١١٢٥	١١٤٦	١٢٥	٢
البرازيل	٤	٣		٧		
بنغلاديش	١٢	٩	٢٧٠٨	٢٧٢٩	٢٥٠	٣
بنن	٨	٥	٤٢٠	٤٣٣		٦٦
بوروندي						٢٠
بولندا	٢			٢		
بوليفيا	٣			٣		
بيرو	٣			٣		
تركيا						٦
تشاد	٣			٣		٩
توغو	٧	٦	٣٠٩	٣٢٢		١
تونس	٦	٢		٨		
جمهورية أفريقيا الوسطى						٤
الجمهورية الدومينيكية	٤			٤		
جمهورية تنزانيا المتحدة	١	٢		٣		
جمهورية الكونغو الديمقراطية						٢١

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدينة
جيبوتي						٢٥
رواندا						١٤
رومانيا	٧			٧		
زامبيا	٢			٢		
زمبابوي	٢			٢		
السلفادور	٣			٣		
السنگال	١١	٧	٣٢٥	٣٤٣		٧٧
سويسرا						٢
صربيا	٣			٣		
الصين	٧			٧		
غامبيا	٦			٦		
غانا	٧	٧	٥٣٤	٥٤٨		٦
غواتيمالا	٥			٥		
غينيا	٣			٣		
فرنسا	٢	١٢	١٧١	١٨٥		١٠
الفلبين	٤	٣		٧		٤
الكاميرون						٦١
كرواتيا	٢			٢		
كندا						٤
كينيا	٤	٤		٨		
ليبيا						٢
مدغشقر						١٣
المغرب		٢	٧٢٣	٧٢٥		
مولدوفا	٤			٤		
ناميبيا	٢			٢		
نيبال	٣			٣		
النيجر	٥	٢	٣٨٢	٣٨٩		٦٧
نيجيريا	٧			٧		١١
الهند	٨			٨		٢
اليمن	٦			٦		٤
المجموع	١٩٥	٩١	٧٧٤٧	٨٠٣٣	٧٥٠	٤٥٠

